اثر تطبيق قواعد الحوكمة في زيادة جودة الاتصال المالي- دراسة تطبيقية في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر -

The Impact of Applying the Principles of Good Governance on the Quality of the Financial Communication - Practical Study on the Economic Companies Listed in the Stock Market of Algeria -

إيمان بن عوالي[1]، عبد الله مايو[2،*]

[1] جامعة غرداية (الجزائر) (benaoualiimi@gmail.com)

[2] مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الإقتصادية والمالية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة (الجزائر)
(mayouabdellah@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2023/05/25؛ **تاريخ القبول**: 2023/05/31؛ **تاريخ النشر**: 2023/06/10

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اثر مبادئ الحوكمة في زيادة جودة الاتصال المالي في المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائرية ومعرفة مدى التزام هذه المؤسسات بهاته المبادئ .اعتمدنا في دراستنا على المناهج(الوصفي والتحليلي) .كما تم تصميم استبيان لغرض جمع المعلومات حول الشركات عينة الدراسة. وقد تم تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي spss.v.28 وتمت الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية ،كما تم الإستعانة ببرنامج spss modeler.18.2 . وفي الأخير توصلنا إلى مجموعة من النتائج من بينها ،أن المؤسسات محل الدراسات تلتزم بتكريس قواعد الحوكمة،أن مستوى جودة الاتصال المالي في المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائرية عالي جدا.

الكلمات المفتاح : حوكمة ؛ اتصال مالي ؛ جودة ؛ بورصة.

تصنيف JEL : G34

Abstract: This study aims to know the effect of the principles of governance in increasing the quality of financial communication in the institutions listed on the Algerian Stock Exchange and to know the extent of the commitment of these institutions to these principles. In our study, we relied on the (descriptive and analytical) approaches. A questionnaire was also designed for the purpose of collecting information about the study sample companies. Data were analyzed and hypotheses tested using statistical software v.28. spss, some statistical methods were used, and the spss modeler.18.2 program was used. Finally, we reached a set of results, including, that the institutions under study are committed to devoting the rules of governance, that the level of quality of financial communication in the institutions listed on the Algerian Stock Exchange is very high

Keywords: Governance; Financial Connection; Quality; Stock Exchange.

Jel Classification Codes : G34.

* المؤلف المرسل.

I– تمهيد :

أدى تكرار الفضائح المالية التي شاهدتها الشركات العالمية الكبرى إلى إعادة تفعيل المناقشات حول جودة المعلومات المحاسبية التي ترسلها إلى أصحاب المصالح.

فالمخالفات والاحتيال في المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية وعدم ثقة في التقارير المالية تؤدي إلى شبح فقدان الثقة وانهيار بعض الشركات، فقد اعتمدت الكثير من بلدان العالم على قواعد الحوكمة للشركات لاستعادة ثقة المستثمرين، فهذه الأخيرة تعتمد على اتصال مالي فعال ذو شفافية عالية الجودة لتجنب الفضائح ، فالاتصال مرتبط بجودة المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة التي تعتبر العامل الحاسم لتحسين جودة الاتصال المالي.

– **إشكالية الدراسة:** ما مدى مساهمة تطبيق قواعد الحوكمة في زيادة جودة الاتصال المالي في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر ؟

وتتفرع هذه الإشكالية لمجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

– **الأسئلة الفرعية:**

1. هل تلتزم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بتطبيق قواعد الحوكمة ؟
2. ما مستوى جودة الاتصال المالي في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة الاتصال المالي عند مستوى الدلالة 0.05.؟

– **الفرضيات:**

1. تلتزم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بتطبيق قواعد الحوكمة ؛
2. مستوى جودة الاتصال المالي في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر متوسط؛
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد الحوكمة و جودة الاتصال المالي عند مستوى الدلالة 0.05

– **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. محاولة تحديد اثر تطبيق قواعد الحوكمة في زيادة جودة الاتصال المالي في المؤسسات المدرجة في البورصة؛
2. تبيان مستوى جودة الاتصال المالي في المؤسسات المدرجة في البورصة؛

– **الدراسات السابقة:**

1–دراسة Onne Stéphane&Chakkar Rahma(2005،تطور الاتصال المالي في عملية الحوكمة– حالة سانت قوبان (onne & chakkar, 2005).

هدف الباحثان في هاته الورقة البحثية إلى تقييم عملية الاتصال المالي في ظل نظريات حوكمة الشركات، تمت دراسة حالة في مؤسسة الفرنسية (**Saint Gobain**) ومراحل تطور الاتصال المالي في فرنسا، قام الباحثان أولا لتطرق للخلفية النظرية للاتصال المالي(تعريف، أنواع)، ثم الاتصال ضمن نظريات الحوكمة، وفي الأخير توصلا الباحثان أن الاتصال هو أداة فعالة لتعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية.

2– دراسة Rahma Chekkar (2007 نشأة الاتصال المالي في المؤسسات الفرنسية المدرجة في البورصة ومساهمته في تحليل العلاقة بين الشركة والمستثمرين (حالة سانت جوبان).(rahma, 2007)

تهدف هاته الدراسة إلى البحث عن ظهور الاتصال المالي في المؤسسات الفرنسية، وتمت الدراسة الميدانية على مستوى مؤسسات(**saint gobain**) وكانت الإشكالية المدروسة كيف تم تحول من الإعلام أو الإشهار المالي إلى الاتصال المالي في المؤسسات الفرنسية؟،تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي انطلاقا من الدراسات التي نشرت كل ما يتعلق بالاتصال المالي من 1980 إلى 2002 من أجل تتبع ظهور الاتصال المالي في فرنسا، حيث توصلت أن بداية نشر ثقافة هذا الموضوع يعود إلى سنة 1985 .

كانت من بين أهم النتائج المتوصل إليها،أن المؤسسة محل الدراسة لا تخضع للالتزامات القانونية في نشر المعلومات المالية، كما عرف الاتصال المالي عدة تحولات منذ ظهوره، وفي الأخير قدمت الباحثة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة زيادة الاهتمام بالاتصال المالي و ذلك بتخصيص ميزانيات خاصة بهاته الوظيفة.

3– الأخضر رينوبة (2018،"مدى مساهمة تطبيق مبادىء الحوكمة في زيادة جودة الاتصال المالي–دراسة حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر). (الاخضر، 2018)

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن مدى مساهمة مبادئ الحوكمة في زيادة جودة الاتصال المالي والمتمثل في جودة التقرير التسيير السنوي وجودة العلاقة مع المساهمين المهنيين ، ولقياس جودة الاتصال فقد قام الباحث بتطوير مقياس يحتوي على مجموعة من العبارات تعبر عن جودة تقرير التسيير وجودة العلاقة مع المساهمين باستشارة مجموعة من محللين الماليين ، مع القيام بتصميم استبانه تم توزيعها حول أعضاء مجلس الإدارة

مدراء تنفيذيين وإطارات محاسبة ومالية بالمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر،في الأخير توصل الباحث لمجموعة من النتائج من بينها أن الشركات المدرجة في البورصة تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة، كما هناك تفاوت في نسبة جودة الاتصال المالي، كما هناك تفاوت بين سنتي 2008 و2015، هذا دليل على انه تطبيق الحوكمة له اثر ايجابي على تحسن وظيفة الاتصال المالي.

أوصى الباحث في دراسته إلى ضرورة الاهتمام بوظيفة الاتصال المالي داخل المؤسسة وإعطائه مجال اكبر كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الأجنبية، كما حث الباحث على ضرورة تحسين تقارير التسيير.

– **هيكل الدراسة:** لبغية توضيح أهمية حوكمة الشركات وعلاقتها بالاتصال المالي،ومن اجل تحقيق الهدف الكلي ، ارتأينا إلى تقسيم الورقة البحثية الى ثلاثة محاور هي:

- **المحور الأول:** الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات
- **المحور الثاني** : ماهية الاتصال المالي وعلاقته بحوكمة الشركات.
- **المحور الثالث:** دراسة تطبيقية على مستوى الشركات المدرجة بالبورصة.

I.1– الإطار ألمفاهيمي لحوكمة الشركات:

أولا: مفهوم حوكمة الشركات:

1– من طرف المنظمات الدولية:

– **لقد وصف تقرير (Cadbury)** عام 1992 حوكمة المؤسسات بأنها:"نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب" (Committee, December 1992)

– **وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD،1998)** مفهوم حوكمة المؤسسات بأنه :"النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة،حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل مجلس الإدارة، الإدارة العليا، المساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة ،كما يضع الأهداف والإستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء" (Development, 2008)

– **كما عرف معهد المدققين الداخليين(IIA,2002)**: حوكمة المؤسسات في مجلة (**Tone At The Top**) والصادرة عنه بأنها:"العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المؤسسات و التأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها". (Auditors، February 2002)

2– مفهوم حوكمة الشركات من وجهة نظر الباحثين: هناك محاولات مختلفة في تعريف حوكمة الشركات من طرف بعض الباحثين سوف نركز على بعض منها فقط وهي كالآتي:

– فقد عرفها **(Gérard Charraux)**حيث يرى "أن الحوكمة هي مجموعات من المكانيزمات والآليات التنظيمية التي لها أن تحد من سلطات المسيرين وتؤثر على قراراتهم بعبارة أخرى يمكننا القول هي مجموعة من الآليات التي تحكم تصرفات المسيرين وتحد من سلطاتهم التقديرية" (autre, 2009)

– أما **Shifer &Vishny**حيث عرفا الحوكمة "بأنها الطرق التي يمكن من خلالها لمستثمري الأموال في الشركات من ضمان حقوقهم وحصولهم على أرباح نظير الاستثمار"(Shleifer & Vishny, 1997)

ثانيا: أهمية حوكمة الشركات: لحوكمة الشركات أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، فهي تعمل على تحقيق واقع متميز للمجتمع والشركات، وتعمل على حسن عمل الشركات وتكمن هاته الأهمية في النقاط التالية (رضوان هاشم، 2017):

- مكافحة الفساد الإداري و عدم السماح بوجوده؛
- تعتبر كمقو لتحسين أداء المؤسسات وزيادة من قيمتها من خلال التأكيد على مسؤوليات الإدارة، وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح؛
- مساعدة على جلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية والتصدي لتهريب رؤوس الأموال ؛

ثالثا: المبادئ الصادرة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (مجيلي، 2018).

– **ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات:** ينص هذا المبدأ على مايلي:"ينبغي على إطار حوكمة المؤسسات ،أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون،وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية التنظيمية والتنفيذية"

– **المعاملة المتساوية للمساهمين:** ينص هذا المبدأ على :"ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين،بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم".

– **حماية حقوق المساهمين:** ينص هذا المبدأ على مايلي:"ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين و أن يسهل لهم ممارسة حقوقهم"،وتتمثل حقوق المساهمين في الحق في الحصول على أرباح الشركة و الحق في مشاركة في الاجتماعات و معرفة كل المعلومات التي تتعلق بالمؤسسة سواء المالية أو غير المالية، الحق في التصويت،لهم الحق في تعيين المباشر لأعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم و تحويل أو إرسال الأسهم".

– **دور أصحاب المصالح** : ينص هذا المبدأ على مايلي:"ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون،أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات و أصحاب المصالح في لقي الثروة ،و فرص العمل،و استدامة المنشآت السليمة ماليا".

– **الإفصاح والشفافية:** ينص هذا المبدأ على مايلي:"ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن بالقيم بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي، والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات".

–**مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:** يتضمن هذا المبدأ على مايلي"ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن الإرشاد والتوجيه الإستراتيجي للشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين".

2.I– الاتصال المالي وعلاقته بحوكمة الشركات

أولا– مفهوم الاتصال المالي.

– فقد عرفه كل من**(bernard marois &patrick bompoint)** اعتبرا أن "الاتصال المالي برنامجا يحتوي على المعلومات المالية بهدف الترويج للصورة المالية للمؤسسة أو بالأحرى الترويج لصورة المؤسسة كما وصفا الاتصال المالي بأنه استراتيجي وتكتيكي يسمح للمؤسسة بتسيير ونشر صورتها تجاه جماهيرها المستهدفة". (Bernarad و patrick).

– كما عرفها **(François de Tessier)** " هو نشاط يساهم في خلق ديناميكية للعلاقات التي تربط المؤسسة بمختلف جماهيرها ويحافظ على ديمومتها"(François, 1998) .

– فما يخص **(Karine Johannes & Thierry libaerte)** فهما يعتبران الاتصال المالي: "مجموع أفعال الإعلام والاتصال التي تقوم بها المؤسسة تجاه جمهورها المالي، هدفه نشر كل المعلومات المرتبطة بأداء المؤسسة ونتائجها المالية وكذا إستراتيجيتها وسياستها التي سوف تتبعها لتطوير المؤسسة"(", karine, & Thierry, 2016) .

ثانيا– الأطراف المستهدفة في عملية الاتصال المالي: إن أهم الأطراف المستهدفة في عملية الاتصال المالي من طرف المؤسسة سوف نقوم بعرضهم كمايلي(Wafae., 2011)

– **المساهمين الأفراد:** لقد تزايد عدد المساهمين الجمهور أو الأفراد في السوق المالية وذلك نظرا للاهتمام بهم من طرف المؤسسة ،لذلك عليها استخدام حملات الترويج المالي والاتصال المالي لكسب المزيد من الجمهور(المساهمين المعنويين أو الطبيعيين).

– **المساهمون الأجراء:** هي فئة من الأفراد الموظفين داخل المؤسسة، يملكون أسهم في الشركة من اجل الحصول على مدخول إضافي ،يعتبرون أكثر وفاءا وإخلاصا للمؤسسة من اجل الحفاظ على مكانتهم(Youccef & outmane, 2021) .

– **المحللين الماليين:** أن مهمة المحلل المالي تتمثل في تحليل المعلومات المالية للمؤسسة،يجب أن يكون على دراية كل ما يحيط بالمؤسسة، وتمثل آرائهم أهمية في حكم على الأداء ومستقبل المؤسسة، مثل عن مكاتب الدراسات .

– **وسائل الإعلام الاقتصادية والمالية:** إن العلاقة مع وسائل الإعلام سواء كانت (مكتوبة أوسمعية أو بصرية) تشكل عنصر أساسي في الاتصال المالي حيث تعتبر كعنصر وسيط بين الشركات والمرسل إليهم (المساهمين الحاليين أو المتوقعين) .

–**البنكيين:** للبنوك دور أساسي في عملية الاتصال المالي لذلك يجب تقديم أفضل المعلومات المالية المتميزة للبنك لضمان تسيير مالي.

–**العملاء:** هي فئة تهتم بها المؤسسة وتوجه لهم منشورات للتأكيد على استمرارية الشركة.

–**الموردون:** تسعى المؤسسة لكسب ثقة مورديها وذلك بإبراز قدرتها على الإنتاج، فالمورد الذي يتحصل على مؤسسة كبرى كزبون يعني ضمان نشاط على المدى الطويل.

–**لجنة مراقبة عمليات البورصة:** هي الهيئة المنظمة لسوق المالية لها كل صلاحيات التدخل واتخاذ القرار،يكون هنا الاتصال إعلاما إلزاميا، وخاضعا للوائح التقنية محددة تلتزم المؤسسة الناشرة باحترام كل النصوص ، كما أن كل بث معلومات يجب أن تصادق عليه اللجنة .

ثالثا– العلاقة بين الحوكمة و الاتصال المالي: سوف نقوم بتحليل العلاقة أو الارتباط بين الحوكمة و الاتصال المالي ،هذا من خلال مفهومين هما الثقة والشفافية حيث يجب أن تستوفي المعلومات المالية المنقولة للمساهمين والموظفين الدائنين وشركاء الأعمال بالتزام الشفافية بهدف كسب الثقة بين هذه الجهات الفاعلة.

إذ توجد علاقة كبيرة بين الاتصال المالي والحوكمة فقد لاحظنا سابقا وجود نفس المبدأ وهو نشر المعلومات بدقة وصراحة ووضوح، لذلك سوف نقوم بدراسة هذا المبدأ الذي يربط بينهما.

1– دور الشفافية في ربط بين الحوكمة والاتصال المالي: تعتبر الشفافية في المعلومات من أهم مبادئ الحوكمة التي يجب على الجهات المختصة الاهتمام بها، إذ يمكن اعتبار الشفافية في المعلومات أساس أي نظام في الحوكمة، إذ تحتاج الحوكمة الرشيدة، إلى أن تكون المعلومات الواجب نشرها، أن تكون ملائمة ودقيقة وقابلة للفهم و السهولة الحصول عليها ، ومن اجل أن تكون إستراتيجية الاتصال المالي تتسم بالشفافية وتكون مخرجاته ذات جودة عالية، يجب تحقيق مبدأ الشفافية في المعلومات كما ذكرناه سابقا.

ولا تقتصر الشفافية في المعلومات المالية فقط بل يشمل حتى المعلومات غير المالية كالتصريح عن أتعاب محافظ الحسابات ،وطرح الأسهم للاكتتاب والتفادي أي تظليل ويجب نشرها في وقت قياسي ومناسب.

الشفافية في المعلومات تجعل ربط علاقات متينة بين أصحاب المصالح والشركة وكسب الثقة من طرفهم لذلك سوف ندرس في النقطة الموالية وهي دور الثقة في ربط بين الحوكمة والاتصال المالي.

2– دور الثقة في ربط بين الحوكمة و الاتصال المالي: تعتبر الثقة إحدى آليات مجلس الإدارة،وهي آلية فعالة في عملية الاتصال المالي حيث وضح(Gérard Charraux)"أن المساهم الذي يحتفظ بأوراقه المالية بدل بيعها" وتحمله المخاطر الناجمة نتيجة القرارات التي ينوي عليها المديرين فهذا يرجع لثقة المساهم التي منحها لإدارة الشركة، ولا يتوقف مفهوم الثقة عند هذا الحد بل يشمل حتى المعلومات التي يتم توزيعها ، وتوزيعات الأرباح ، لهذا يمكننا القول ان الشركات التي تهتم بجودة الاتصالات المالية يجعلها محل ثقة من طرف شركائها، وبالتالي فإن اكتساب الثقة يعتمد على سلوك المدير من حيث المعلومات المقدمة، ويتضح هذا المفهوم من خلال علاقة الشركة مع جميع أصحاب المصالح.(Wafaer)

– **بالنسبة للمساهمين:** علاقة الثقة وهي تنمية الشعور بالولاء والانتماء للشركة، يمكن لهذا الأخير استخدام هذه العلاقة، لتحديد احتياجات مساهميه من اجل تلبيتها بشكل أفضل .

– **بالنسبة للمحللين الماليين والصحفيين الاقتصاديين والماليين:** يمكن استخدام علاقة ثقة لتعزيز وتقوية صورة الشركة، يمكن لهذا الأخير الاستفادة من الاجتماعات المنظمة لهؤلاء الواصفين من اجل إقامة علاقة قوية معهم.

– **بالنسبة للموظفين:**تسمح لهم علاقة الثقة مع أعضاء الشركة بالتعرف على أوضاعهم وكل مستجدات المؤسسة، لذلك يجب على الإدارة كسب ثقة الموظفين وتطوير علاقة الاتصال فيما بينهم، فهذه العلاقة تسمح بخدمة مصالح المديرين وذلك بتعيين موظفون جديرين بالثقة وذات كفاءة، فالعلاقة الثقة بين جميع هؤلاء ضرورة لنجاح الشركة.

II – الطريقة والأدوات :

1–أداة الدراسة: تم استخدام الإستبيانة لجمع المعلومات اللازمة المتعلقة بمبادئ حوكمة الشركات بالاعتماد على الدراسات السابقة ومبادئ ميثاق الحكم الراشد ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

2– مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من بعض الفئات التي تشغل مناصب في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر والتي يبلغها عددها 05 شركات(صيدال ،بيوفارم،الاوراسي،اليانس،اوم انفست)، أما عينة الدراسة هم موظفي الإدارة العليا،أعضاء مجلس الإدارة، المدققين الماليين، و رؤوساء المصالح.

3– متغيرات الدراسة: متغيرات مستقلة: مبادىء الحوكمة, **متغير التابع:**الاتصال المالي.

4–محاور الاستبيان: المحور الأول: ينقسم إلى خمسة أبعاد وهي قواعد الحوكمة.**المحور الثاني:**المتعلق بجودة الاتصال المالي.

5–المقياس المستخدم:تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس بنود محاور الاستبانة، وهو مقياس فئوي مكون من خمس درجات لتحديد درجة موافقة أفراد العينة على كل فقرة من الإستبانة.

6– توزيع الاستبانات:تم توزيع 50 استمارة حيث تركت الاستمارات لمدة طويلة وذلك من اجل الحصول على أعلى نسبة ردود مرتفعة.

جدول رقم (01): يوضح عدد الاستمارات الموزعة على كل مؤسسة.

اسم المؤسسة	الاوراسي	صيدال	بيوفارم	اليانس	أوم انفست
الاستمارات الموزعة	15	10	10	10	05

الاستمارات المسترجعة	15	10	10	10	05
الاستمارات الملغاة	05	05	05	05	00
الاستمارات المعتمدة	10	05	05	05	05

المصدر: من إعداد الباحثين

جدول رقم(02):درجات الموافقة لسلم ليكرت الخماسي

الفئة في مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
قيمة المتوسط المرجح	1.79-1	2.59-1.80	03.39-2.60	4.19-3.40	5-4.20

المصدر: من إعداد الباحثين

جدول رقم(03):يوضح صدق وثبات الأداةيوضح صدق وثبات الأداة

المحور	عدد العبارات	الفا كرونباخ	صدق الأداة
قواعد الحوكمة	45	0.894	0.945
جودة الاتصال المالي	08	0.701	0.837
المعامل الكلي	53	0.900	0.948

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .spss.v28.

الاستنتاج:نلاحظ أن قيمة الفا كرونباخ لجميع محاور الاستبيان جاءت اكبر من 0.6،أما المعامل الكلي0.900،وهي قيمة مرتفعة بناءا على ذلك فإن الأداة المستخدمة للدراسة تتمتع بدرجة كبيرة من الثبات، مما يجعلها صالحة لهاته الدراسة، كما نلاحظ أن معامل الصدق لكلا المحورين قوي مما يدل على صدق الأداة.

III- النتائج ومناقشتها :

سوف نقوم بإستخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة.

الجدول رقم(04): درجات المكافئة لقياس الالتزام بقواعد الحوكمة.

الفئة في مقياس ليكرت	لا تلتزم تماما	لا تلتزم تماما	لا تلتزم تماما	لا تلتزم تماما	لا تلتزم تماما
قيمة المتوسط المرجح	1.79-1	2.59-1.80	03.39-2.60	4.19-3.40	5-4.20

المصدر: من إعدادا لباحثين اعتمادا على مقياس ليكرت الخماسي.

الخطوة: المدى/ عدد البدائل= (اكبر درجة–اصغر درجة)/عدد البدائل=(5-1)/5=0.8.

أولا: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:تلتزم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بتطبيق قواعد الحوكمة.

سوف نقوم باختبار كل مبدأ على حدا أولا.

1-نتائج إجابات العينة بالنسبة لتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات

الجدول رقم(05):يوضح نتائج إجابات العينة لمبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	الأهمية النسبية%
01	يضمن وجود إطار فعال للحوكمة تعزيز الشفافية في المعلومات المالية مما يساعد على تحسين جودة الاتصال المالي	4.73	0.521	موافق بشدة	**94.60**
02	تقوم المؤسسة بإعداد تقرير دوري عن مدى التزامها بتطبيق قواعد الحوكمة	4.63	0.615	موافق بشدة	**92.60**
03	توفر الشركة قوانين وتنظيمات واضحة تحدد المسؤوليات .	4.83	0.379	موافق بشدة	**96.60**
04	يلتزم كل الأطراف بالعمل وفق القوانين التي تحكم الشركة	4.27	0.583	موافق بشدة	**85.40**
مدى التزام المؤسسات المدرجة في البورصة بتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات		4.62	0.246	تلتزم تماما	**92.40**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .spss.v28.

من الجدول رقم 05 نلاحظ أن المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تلتزم تماما بتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات بمتوسط حسابي قدره 4.62 وانحراف معياري بلغ 0.246 وأهمية نسبية92.40% .

من خلال ملاحظتنا للآراء العينة فقد اتجهت أكثر نحو العبارة رقم03 وتحصلت على متوسط حسابي قدر ب 4.83وانحراف معياري بلغ0.379 فهي بذلك تقع ضمن مجال الموافقة بشدة وفقا لمقياس ليكرت، وقد كانت الآراء متقاربة في العبارة رقم 01 التي جاءت بمعدل

4.73 وانحراف معياري بلغ 0.521، لكنهم لم يبدو رأيا مرجحا آخر حول العبارة رقم 02 وبقوا نفس الاتجاه حيث تحصلت على متوسط حسابي قدر ب4.63 وانحراف معياري بلغ 0.615،كما واصلت العينة رأيها بالموافقة بشدة حول العبارة رقم 04 بمتوسط حسابي 4.27 وانحراف معياري0.583.

ونلاحظ كذلك من الجدول أن أفراد العينة اتجهت كلها في نفس الاتجاه وهو الموافقة بشدة على كل عبارات المبدأ الأول،و لها نفس الأهمية النسبية حيث تراوحت أهميتها بين(85.40 %و96.60%).

لكن بشكل عام ومن خلال نتائج الفقرات الأربعة ،يمكننا القول أن المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تلتزم التزام تام بتطبيق المبدأ الأول المنصوص عليه من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويمكننا الحكم أن هاته المؤسسات تطبق هذا المبدأ بمستوى عالي جدا.

2-تحليل إجابات العينة لتطبيق مبدأ حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم.

الجدول رقم(06):يوضح نتائج إجابات العينة لمبدأ حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	الأهمية النسبية
50	للمساهمين الحق في تحصيل الأرباح	3.13	0.571	محايد	**62.60**
60	يتم حماية المساهمين الأقلية من أي إساءة أو استغلال من طرف أغلبية المساهمين	3.63	0.615	موافق	**72.60**
70	للمساهمين الأقلية الحق في حضور الجمعية العامة	3.57	0.971	موافق	**71.40**
80	يتم إخطار المساهمين قبل انعقاد الاجتماعات بوقت كافي ليتسنى لهم الحضور للمشاركة	4.67	0.479	موافق بشدة	**93.40**
09	يحصل كافة المساهمين على جميع البيانات المالية وغير المالية بشكل دوري وفي الوقت المناسب	4.57	0.568	موافق بشدة	**91.40**
10	في حالة انتهاك حقوق كافة المساهمين ،تكون لهم فرصة الحصول على تعويضات نظير المساس بهم	4.07	0.583	موافق	**81.40**
11	للمساهمين الأقلية الحق في تقديم آرائهم و اقتراحاتهم لإدراجها في جدول الأعمال	3.97	0.490	موافق	**79.40**
12	يسمح للمساهمين بعملية التصويت عن بعد(باستعمال البريد أو عن طريق موقع المؤسسة)	3.30	0.877	محايد	**66.00**
13	للمساهمين حق الأولوية في الاكتتاب في حالة صدور أسهم جديدة	4.13	0.776	موافق	**82.60**
14	للمساهمين الحق في اقتسام موجودات الشركة عند التصفية	4.30	0.794	موافق بشدة	**86.00**
15	للمساهمين حق المشاركة في عضوية مجلس الإدارة	4.00	0.788	موافق	**80.00**
16	للمساهمين الحق في إبطال مداولات وقرارات الجمعية العامة	3.60	0.814	موافق	**72.00**
17	للمساهمين الحق في رفع دعوى في حالة تجاوز المسؤولين عن الإدارة لمسؤولياتهم	4.00	0.743	موافق	**80.00**
	مدى التزام المؤسسات المدرجة في البورصة بتطبيق مبدأ حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم	3.92	0.458	تلتزم	**78.40**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .spss.v28.

من الجدول رقم06 نلاحظ أن المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تلتزم بتطبيق مبدأ حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم بمتوسط حسابي قدره 3.92 وانحراف معياري بلغ 0.458 وأهمية نسبية 78.40%.

يبين الجدول أعلاه اتجاهات آراء العينة حول مبدأ تطبيق حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم ،مكون من ثلاثة عشر عبارة كانت موجهة لعينة الدراسة،حيث أظهرت النتائج أن أفراد العينة قد أقرت على الموافقة بشدة على العبارات التي تحمل الأرقام التالية(08و09و14) بمتوسطات حسابية (4.67،4.57، 4.30)على التوالي وانحرافات معيارية بلغت(0.479، 0.568، 0.794) على التوالي ، وقد كانت نفس العبارات أكثر أهمية نسبية تتراوح بين(86 %و93.40%).

كما اتجهت أفراد العينة نحو صفة الموافقة للعبارات (13، 10، 17، 15، 11، 06، 16، 07) بمتوسطات حسابية قدرت ب(4.13، 4.07، 4.00، 4.00، 3.97، 3.63، 3.60، 3.57) على التوالي، وانحرافات معيارية(0.776، 0.583، 0.743، 0.788، 0.490 ، 0.615 ، 0.814، 0.971) على التوالي ،وذات أهمية نسبية تتراوح بين(71.40 %و 82.60%).

و كانت آراء العينة حيادية في العبارتين رقم(12و05) إذا بلغ متوسطهما الحسابي ب3.30و 3.13 على التوالي وانحراف معياري قدر ب0.877و0.571 ، و بأهمية نسبية قدرت66% و62.60% على التوالي يمكننا القول عند حضورنا للجمعيات العامة المنعقدة للشركات المدرجة صرح المساهمين أنهم يحصلون على مختلف أرباحهم الناتجة عن الأسهم .

هذه الردود بينت مستوى مدى التزام المؤسسات المسعرة بالبورصة بتطبيق مبدأ حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم.

3–تحليل إجابات العينة لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية.

الجدول رقم (07):يوضح نتائج إجابات العينة لمبدأ الإفصاح والشفافية.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	الأهمية النسبية
18	تملك الشركة موقعا الكترونيا يتوفر على البيانات والمعلومات المتاحة للجمهور للإطلاع عليها	4.77	0.504	موافق بشدة	**95.40**
19	يتم الإفصاح عن التجاوزات غير الأخلاقية الناجمة عن المساهمين الكبار	3.13	1.074	محايد	**62.60**
20	تقدم الشركة التقارير المالية للبورصة في موعدها المحدد	3.37	0.809	محايد	**67.40**
21	يشمل الإفصاح مكافآت وأجور أعضاء مجلس الإدارة	3.53	0.507	موافق	**70.60**
22	يشمل الإفصاح المعلومات الهامة كالأهداف المستقبلية للشركة .	3.53	0.571	موافق	**70.60**
23	يشمل الإفصاح تقارير مجالس الإدارة ومحافظ الحسابات	4.00	0.910	موافق	**80.00**
24	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية والطرق المحاسبية المتبعة.	3.73	0.640	موافق	**74.60**
25	تملك الشركة صفحة خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات المتعلقة بها	3.83	0.648	موافق	**76.60**
26	تنشر الشركة إعلانات على صفحات الجرائد وتروج لخدماتها على القنوات التلفزيونية	3.00	1.114	محايد	**60.00**
27	تفصح الشركة عن النزاعات القانونية المتعلقة بها مع الغير	3.07	0.907	محايد	**61.40**
28	يتم الإفصاح عن المخاطر المتوقعة للشركة	4.20	0.551	موافق بشدة	**84.00**
	مدى التزام المؤسسات المدرجة في البورصة بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية	3.65	0.534	تلتزم	**73.00**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .spss.v28.

من الجدول رقم 07نلاحظ أن المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تلتزم بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية بمتوسط حسابي قدره 3.65 وانحراف معياري بلغ 0.534 وأهمية نسبية 73%.

من خلال تحليلنا للجدول، اتجهت أفراد العينة أكثر نحو الفقرة التي نصت على أن الشركة تملك موقعا الكترونيا يتوفر على البيانات والمعلومات المتاحة للجمهور للإطلاع عليها بمتوسط حسابي 4.77 وانحراف معياري 0.504 وبأهمية نسبية 95.40 % حيث أن أفراد العينة مؤكدين أن كل المؤسسات لها موقعا الكترونيا خاص بكل مؤسسة وهذا حسب ما تطرقنا إليه سابقا في المبحث الثاني.

كما اقر أفراد العينة على الموافقة بشدة حول العبارة رقم (28) بمتوسط حسابي قدره 4.20 و انحراف معياري 0.551 وبأهمية نسبية 84%.

كذلك لاحظنا أن أفراد العينة غيرت اتجاهها نحو الموافقة حول العبارات التي تحمل الأرقام(، 23، 25، 24، 21، 22) بمتوسطات حسابية قدرت ب(،4.00 ، 3.83 ،3.73، 3.53، 3.53) على التوالي وانحرافات معيارية بلغت(0.910، 0.648 ، 0.640، 0.507، 0.571) على التوالي وبأهمية نسبية تتراوح بين(70.60 %و 80%).

لكن بالمقابل شذت أفراد العينة حيادها حول العبارات (20، 19، 27 ،26) بمتوسطات حسابية قدرها(3.37 ،3.13 ، 3.07، 3.00) وانحرافات معيارية بلغت(0.809، 1.074 ، 0.907، 1.114) وكانت اقل أهمية نسبية من العبارات السابقة إذ تتراوح بين(60% و67.40%).

لكن وبشكل عام يمكننا القول أن المؤسسات محل الدراسة التزمت بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية،و خاصة أننا لاحظنا أن العديد من المؤسسات تقوم بالإفصاح عن المعلومات المالية وبعض المعلومات غير المالية على مستوى تقاريرها ومختلف مواقعها الالكترونية وعبر صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفايسبوك ،كما يتم الإفصاح عن تقرير محافظ الحسابات لبعض المؤسسات،كما أن بعض المؤسسات تقوم بنشر إعلان انعقاد الجمعية العامة في بعض الصحف ليتسنى للعديد من المساهمين الاطلاع على الإعلان،كما نجد بعض المؤسسات محل الدراسة تقوم بالترويج لخدماتها على مستوى القنوات التليفزيونية وهذا ما لاحظناه مع مؤسسات (صيدال وبيوفارم واليانس)،كما أن العديد من المؤسسات تفصح ضمن تقاريرها السنوية النظام المتبع محاسبيا(النظام المالي المحاسبي).

4–تحليل إجابات العينة لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح.

الجدول رقم(08):يوضح نتائج إجابات العينة لمبدأ دور أصحاب المصالح.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	الأهمية النسبية
29	تقدم الشركة خدمات صحية للمستخدمين	3.60	1.003	موافق	**72.00**

30	توجد فرص لأصحاب المصالح لإيصال اهتماماتهم و انشغالاتهم لمجلس الإدارة	4.43	0.858	موافق بشدة	**88.60**
31	توفر الشركة قنوات لبث المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب.	4.40	0.855	موافق بشدة	**88.00**
32	تدعم الشركة القضايا البيئية	4.67	0.711	موافق بشدة	**93.40**
33	تلتزم المؤسسة بدفع الضرائب في الوقت المناسب	4.67	0.661	موافق بشدة	**93.40**
34	تتاح الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويضات نظير انتهاك حقوقهم	4.30	0.750	موافق بشدة	**86.00**
35	يتم منح مكافآت سنوية للموظفين مرتبطة بمؤشرات الأداء	4.07	0.740	موافق	**81.40**
36	تقوم الشركة بإجراء تربصات للعمال من اجل تحسين المستوى	4.37	0.669	موافق بشدة	**87.40**
37	تحترم الشركة قيم وثقافة أصحاب المصالح	3.63	0.669	موافق	**72.60**
	مدى التزام المؤسسات المدرجة في البورصة بتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح	4.24	0.396	تلتزم تماما	**84.80**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .spss.v28.

من الجدول رقم 08 نلاحظ أن المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تلتزم تماما بتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح بمتوسط حسابي قدره 4.24 وانحراف معياري بلغ 0.396 وأهمية نسبية084.8%.

من خلال ملاحظتنا لأراء عينة الدراسة اتجهت أكثر نحو العبارات (33 و32و30و31و36و34) بمتوسطات حسابية قدرها(4.67، 4.67، 4.43، 4.40، 4.37، 4.30) على التوالي، وانحرافات معيارية بلغت (0.661، 0.711، 0.858، 0.855، 0.669، 0.750)على التوالي، و كانت أكثر العبارات ذات أهمية نسبية عالية تراوحت بين(86% و93.40%).

إلا أن لاحظنا أفراد العينة لم يبقوا في رأيهم الموافق بشدة بل اتخذوا رأيا موافقا فقط حول العبارات الآتية(يتم منح مكافآت سنوية للموظفين مرتبطة بمؤشرات الأداء) بمتوسط حسابي قدره 4.07 وانحراف معياري بلغ 0.740 وذات أهمية نسبية 81.40%.

وواصلت العينة موافقتها حول العبارة التي تنص(تحترم الشركة قيم وثقافة أصحاب المصالح)بمتوسط حسابي 3.63 وانحراف معياري قدر ب0.669 وأهمية نسبية 72.60%، كما أكدت العينة موافقتها حول العبارة (تقدم الشركة خدمات صحية للمستخدمين) بمتوسط حسابي كأصغر قيمة من بين المتوسطات الحسابية 3.60 وانحراف معياري قدرب1.003 واقل أهمية ب72%.

ولكن بشكل عام نلاحظ أن أفراد العينة اتجهت نحو الموافقة بشدة لذلك يمكننا القول أن المؤسسات محل الدراسة تلتزم التزام تام بتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح.

5-تحليل إجابات العينة لتطبيق مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

الجدول رقم(09):يوضح نتائج إجابات العينة لمبدأ مهام و مسؤوليات مجلس الإدارة.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	الأهمية النسبية
38	يضع مجلس الإدارة سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالشركة ومتابعة تطبيقها	4.57	0.626	موافق بشدة	**91.40**
39	يقوم مجلس الإدارة بوضع الأهداف الإستراتيجية للشركة	4.77	0.504	موافق بشدة	**95.40**
40	يسهر مجلس الإدارة على القيام بلقاءات دورية مع المدقق الخارجي والحصول على تقارير دقيقة .	3.60	0.675	موافق	**72.00**
41	يسهر مجلس الإدارة على تحسين قنوات الاتصال لبث المعلومات للجمهور	4.03	0.615	موافق	**80.60**
42	يسهر المجلس على وضع الإجراءات اللازمة لتحقيق العدالة والمساواة بين مختلف أصحاب المصالح دون تمييز	4.03	0.718	موافق	**80.60**
43	يفصح مجلس الإدارة عن اللجان المنبثقة(لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة التدقيق).	4.07	0.785	موافق	**81.40**
44	يملك أعضاء مجلس الإدارة مؤهلات عالية وخبرة كافية لتحقيق مصالح الشركة	3.97	0.615	موافق	**79.40**
45	يضمن مجلس الإدارة الشفافية في عملية انتخاب وترشيح أعضائه	4.03	0.556	موافق	**80.60**
	مدى التزام المؤسسات المدرجة في البورصة بتطبيق مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	4.13	0.366	تلتزم	**82.60**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .spss.v28.

من الجدول رقم 09 نلاحظ أن المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تلتزم بتطبيق مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة بمتوسط حسابي قدره 4.13 وانحراف معياري بلغ 0.366 وأهمية نسبية0 82.6%.

من الجدول كذلك نلاحظ أن العبارة ذات رقم (39) جاءت بمعدل حسابي قدر ب4.77 وانحراف معياري0.504 واكبر أهمية نسبية ضمن هذا المبدأ ب95.40%، أما بالنسبة للعبارة رقم (38) لم تختلف كثيرا عن العبارة السابقة وبقي أفراد العينة في نفس الاتجاه بموافق بشدة وبلغ متوسطها الحسابي 4.57 وانحراف معياري 0.626 وأهمية نسبية 91.40%.

وقد غير المستجوبون اتجاههم نحو الموافق وذلك تبين جليا في العبارات التي وقع متوسطها ضمن مجال الموافقة وفق مقياس ليكرت الخماسي وهي العبارات التي تحمل الأرقام (43 و45و41 و42 و44 و40) بمتوسطات حسابية قدرها(4.07، 4.03،4.03، 4.03، 3.97، 3.60) بالترتيب ،وانحرافات معيارية بلغت(0.785، 0.556، 0.615،0.718، 0.615، 0.675) على التوالي وقد كانت أهميتها النسبية تراوحت بين(72 %و 81.40%).

في الأخير يمكننا القول انه هذه الردود جاءت كلها بالموافقة على مدى التزام المؤسسات بتطبيق مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة و تأكيد قيام المجالس بمهامهم.

الجدول رقم(10):يوضح إجابات مدى التزام المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بتطبيق قواعد الحوكمة

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	الأهمية النسبية
مدى التزام المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بتطبيق قواعد الحوكمة	4.02	0.507	تلتزم	**80.40**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .spss.v28.

يمكننا القول أن المؤسسات تلتزم بتطبيق قواعد الحوكمة بمتوسط إجمالي قدر ب4.02 وانحراف معياري بلغ0.507 لكن بأهمية نسبية مختلفة بين كل مبدأ ومبدأ جاء المبدأ الأول ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات أكثر التزاما بأهمية نسبية قدرت92.40 % ثم يليه مبدآ دور أصحاب المصالح ب 84.80 % في المرتبة الثالثة مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ب 82.60%، ثم مبدأ حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم ب78.40 %، وفي المرتبة الأخيرة يأتي مبدأ الإفصاح والشفافية بنسبة قدرت 73%.

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: مستوى جودة الاتصال المالي في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر متوسط

الجدول رقم(11) درجات المكافئة لقياس مستوى جودة الاتصال المالي

الفئة في مقياس ليكرت	منخفض جدا	منخفض جدا	منخفض جدا	منخفض جدا	منخفض جدا
قيمة المتوسط المرجح	1.79-1	2.59-1.80	03.39-2.60	4.19-3.40	5-4.20

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .spss.v28.

-تحليل إجابات العينة لمحور جودة الاتصال المالي.

الجدول رقم(12):يوضح نتائج إجابات العينة لمحور جودة الاتصال المالي.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	الأهمية النسبية
01	.تعمل الشركة على إرساء قواعد الحوكمة من اجل تعزيز الاتصال المالي في المؤسسة.	3.77	0.679	موافق	**75.40**
02	يعتبر التقرير السنوي أداة كافية ومهمة لبث المعلومات	3.90	0.803	موافق	**78.00**
03	تعتبر المواقع الالكترونية أداة ملائمة لنشر المعلومات في وقت قياسي	4.37	0.669	موافق بشدة	**87.40**
04	تساهم مواقع التواصل الاجتماعي(فايسبوك، تويتر، واتس آب، انستغرام) في زيادة جودة الاتصال المالي.	4.67	0.606	موافق بشدة	**93.40**
05	تساهم وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة في زيادة جودة الاتصال المالي من خلال سرعة بث المعلومات	4.67	0.547	موافق بشدة	**93.40**
06	تعتبر لجان التدقيق دليل إثبات قابلا للاعتماد من اجل تقييم التأكيدات المتضمنة في مخرجات الاتصال المالي	4.70	0.466	موافق بشدة	**94.00**
07	يؤثر عدد أعضاء مجلس الإدارة على جودة مخرجات الاتصال المالي	4.57	0.568	موافق بشدة	**91.40**
08	يؤثر فصل منصب المدير العام عن منصب رئيس مجلس الإدارة على جودة الاتصال المالي	4.00	0.910	موافق	**80.00**
	مستوى جودة الاتصال المالي في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر	4.33	0.383	عالي جدا	**86.60**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .spss.v28.

من الجدول رقم 12 نلاحظ أن مستوى جودة الاتصال المالي في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر وقع ضمن المجال الخامس الموافق أن جودة الاتصال عالية جدا بمتوسط حسابي قدره 4.33 وانحراف معياري بلغ 0.383 وأهمية نسبية0 86.6%.

كما نلاحظ أن أفراد العينة اتجهت أكثر نحو العبارات (6و5 و4و7و3) بمتوسطات حسابية قدرها(4.70، 4.67، 4.67، 4.57، 4.37) على التوالي وانحرافات معيارية بلغت(0.466، 0.547، 0.606، 0.568، 0.669) على التوالي وأهمية نسبية تراوحت بين(87.40 % و94%).

كما غيرت العينة اتجاهها من الموافقة التامة إلى درجة الموافقة فقط في العبارات ذات الأرقام(8و2و1) بمتوسطات حسابية قدرها(4.00، 3.90، 3.77) على التوالي وانحرافات معيارية بلغت(0.910، 0.803و 0.679) على التوالي وأهمية نسبية تراوحت بين(75.40%و80%).

في الأخير يمكننا القول بما أن المتوسط الحسابي وقع ضمن المجال الأخير الذي يتوافق مع أن جودة الاتصال المالي في المؤسسات المدرجة عالي جدا وهذا ما يتنافى مع نص الفرضية التي تنص على أن مستوى جودة الاتصال المالي في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر متوسط.

ثالثا: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة الاتصال المالي عند مستوى الدلالة0.05.

سوف نقوم بإنشاء فرضية صفرية وفرضية بديلة كمايلي:

- **H_0**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة الاتصال المالي عند مستوى الدلالة 0.05.
- **H_1**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة الاتصال المالي عند مستوى الدلالة 0.05.

لاختبار هاته الفرضية نستخدم معامل الارتباط بيرسون.

الجدول رقم(13):معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع

المتغيرات	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة 0.05
قواعد الحوكمة	0.441	0.015

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .spss.v28.

من خلال الجدول رقم13 نلاحظ أن معامل الارتباط بيرسون بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة الاتصال المالي يساوي 0.441 عند مستوى دلالة 0.015 وهي اصغر من مستوى الدلالة المطلوب 0.05، ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص انه **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة الاتصال المالي عند مستوى الدلالة 0.05** وهي علاقة موجبة وهذا ما يتوافق مع نص الفرضية. والجدول التالي يوضح العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة الاتصال المالي.

الجدول رقم(14) :معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

قواعد الحوكمة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة0.05
ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات	0.457	0.011
حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم	0.382	0.037
الإفصاح والشفافية	0.123-	0.517
دور أصحاب المصالح	0.458	0.011
مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	0.753	<0.001

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .spss.v28.

- نلاحظ أن معامل الارتباط بين تطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات وجودة الاتصال المالي يساوي 0.457عند مستوى دلالة 0.011 وهو اصغر من مستوى الدلالة 0.05 ومنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات وجودة الاتصال المالي.

- نلاحظ أن معامل الارتباط بين تطبيق مبدأ حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم وجودة الاتصال المالي يساوي 0.382عند مستوى دلالة 0.037 وهي اصغر من مستوى الدلالة 0.05 ومنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم وجودة الاتصال المالي.

- نلاحظ أن معامل الارتباط بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وجودة الاتصال المالي يساوي 0.123-عند مستوى دلالة 0.517 وهي اكبر من مستوى الدلالة 0.05 ومنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية و جودة الاتصال المالي.

- من الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وجودة الاتصال المالي يساوي0.458عند مستوى دلالة 0.011 وهي اصغر من مستوى الدلالة 0.05 ومنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وجودة الاتصال المالي.

– نلاحظ أن معامل الارتباط بين تطبيق مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة وجودة الاتصال المالي يساوي0.753عند مستوى دلالة 0.001> وهو اصغر من مستوى الدلالة 0.05 ومنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة و جودة الاتصال المالي.

رابعا: تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد(خطوة بخطوة).

تم استخدام طريقة الانحدار التدريجي(خطوة بخطوة) لتمثيل العلاقة بين جودة الاتصال المالي و قواعد الحوكمة وكان أفضل نموذج يمثل العلاقة بينهما هو الانحدار التالي الذي سنتاوله في هذا الجزء.

1– جودة توفيق النموذج: من الجدول رقم 15 نلاحظ أن معامل الارتباط بيرسون بين المتغير التابع جودة الاتصال المالي والمتغير المستقل مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة يساوي0.753ومعامل التحديد يساوي 0.567 بمعنى أن المتغير المستقل لمهام ومسؤوليات مجلس الإدارة يستطيع تفسير بما يقارب 56.70 %من تغيرات المتغير التابع جودة الاتصال المالي والباقي تفسره متغيرات أخرى، في حين كانت قيمة معامل التحديد المصحح تساوي0.551.

الجدول رقم (15): يبين جودة توفيق النموذج(الانحدار)

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح
	0.753	0.567	0.551

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .spss.v28.

2– اختبار المعنوية الكلية للنموذج: من أجل معرفة معنوية النموذج الكلية نستخدم الجدول التالي:

جدول رقم(16): يوضح معنوية الكلية للنموذج (الانحدار)

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
الانحدار	152.474	01	152.474	36.648	<0.001
البواقي	116.493	28	4.160		
الكلي	268.967	29			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .spss.v28.

من الجدول رقم 16 نلاحظ أن مجموع مربعات الانحدار تساوي إلى152.474بدرجة حرية01، وبمتوسط مربعات الانحدار تساوي152.474، وأما مجموع مربعات البواقي يساوي116.493 بدرجة حرية28، وبمتوسط مربعات البواقي يساوي 4.160

ونلاحظ أن قيمة الاختبار F تساوي36.648عند مستوى دلالة0.001> وهي اصغر من مستوى الدلالة 0.05**ومنه النموذج معنوي(حقيقي).** .

3– اختبار المعنوية الجزئية لمعالم النموذج: من أجل اختبار المعنوية الجزئية للنموذج نستخدم الجدول التالي:

الجدول رقم(17) يوضح المعنوية الجزئية للنموذج(الانحدار)

النموذج	المعامل B	قيمة t	مستوى الدلالة Sig
الثابت	6.582	1.416	0.168
مهام ومسؤوليات مجلس الادارة	0.848	6.054	<0.001

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .spss.v28.

– **بالنسبة للثابت** : من الجدول نلاحظ أن المعامل الثابت يساوي6.582بقيمة اختبار t تساوي 1.416 عند مستوى دلالة0.168 وهي اكبر من مستوى الدلالة 0.05 ومنه معامل الثابت غير معنوي.

–**بالنسبة لمتغير مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة** من الجدول نلاحظ أن معامل مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة يساوي 0.848 بقيمة اختبارt التي تساوي إلى6.054 عند مستوى دلالة 0.001> وهي اصغر من مستوى الدلالة 0.05 ومنه معامل مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة معنوي،ومنه نستنتج أن **المعنوية الجزئية غير متوفرة.**

– أهمية المتغيرات المستقلة في بناء النموذج:

تم بناء نموذج الانحدار بمتغير مستقل واحد ألا وهو مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ومنه نستنتج أن أهميته في بناء النموذج تمثل نسبة100 %والشكل المقابل يوضح ذلك.

4– مدى توفر شروط البواقي.

أ- **اختبار الاعتدالية للبواقي:** من الجدول رقم 18 نلاحظ أن قيمة الاختبار تساوي 0.908 عند مستوى الدلالة0.013 وهي أقل من مستوى الدلالة0.05 ومنه شرط الاعتدالية للبواقي غير محقق.

الجدول رقم(18):اختبار الاعتدالية للبواقي(نموذج الانحدار)

اختبار شابيرو-ويليك			
	قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى الدلالة sig
البواقي	0.908	30	0.013

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .spss.v28.

ب- اختبار الاستقلال الذاتي للبواقي: ترجع أهمية دراسة الارتباط الذاتي للبواقي في تحليل الانحدار إلى أن وجود هذا الارتباط من شأنه أن يجعل قيمة التباين المقدر للخطأ يكون بأقل من قيمته الحقيقية وبالتالي فان قيمة إحصاءات الاختبار التي تعتمد على هذا التباين مثل (T) (F) و (R^2) تكون أكبر من قيمتها الحقيقية مما يجعل القرار الخاص بجودة توفيق النموذج قرار مشكوك في صحته .

ومنه الشكل المقابل الذي يمثل دالة الارتباط الذاتي للبواقي(**ACF**) نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط داخل مجال الثقة الموضح بين الخطين الأفقيين وهذا يعني البواقي مستقلة ذاتيا.

الشكل رقم1:الاستقلال الذاتي للبواقي

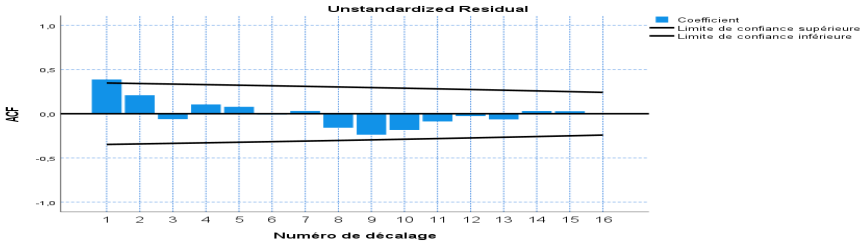

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .spss.v28.

- **تجانس البواقي:** حتى يمكن الحكم أن البواقي متجانسة يكفي أن تكون القيم موزعة بشكل عشوائي على المحور، يقدم الشكل الموالي نتائج تمثيل البواقي.

الشكل رقم2:تجانس البواقي.

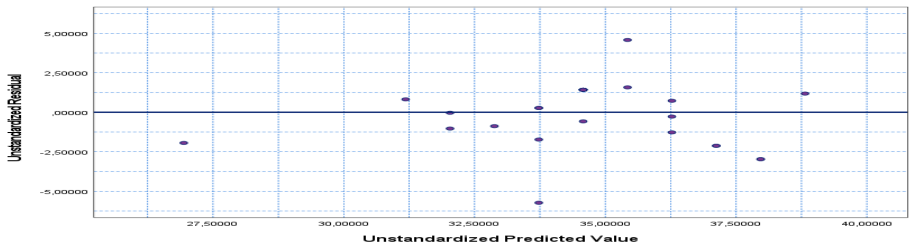

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .spss.v28.

ويظهر من الانتشار أن التوزيع عشوائي وهو ما يعني تجانس البواقي.

- **خلاصة النموذج:**

الجدول رقم(19):بناء النموذج الانحدار

النموذج	جودة التوفيق			اختبار المعنوية الكلية	اختبار المعنوية الجزئية	مدى توفر شروط البواقي			النتيجة
	Rمعامل الارتباط	R^2معامل التحديد	Rمعامل التحديد المصحح			الإعتدالية	الاستقلال الذاتي للبواقي	اختبار التجانس البواقي	غير قابل للتنبؤ
	0.753	0.567	0.551	متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	متوفرة	متوفرة	
معادلة النموذج	Y=6.582+0.848X								

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .spss.v28.

حيث تمثل الرموز التالية:

Y: جودة الاتصال المالي، X:مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة.

بما أن النموذج لم يتوفر فيه اغلب الشروط يمكننا القول أننا لا نستطيع التنبؤ بهذا النموذج لذلك

IV– الخلاصة :

تعتبر الحوكمة من أهم المواضيع على مستوى الاقتصاد الدولي،أصبحت ذات عنصر أساسي في الإصلاحات الاقتصادية في ظل نظام العولمة ،كما أصبحت قواعد الحوكمة مفروضة على مستوى الشركات سواء العامة أو الخاصة،وتعتبر كأداة ثقة تربط بين السوق المالية والجمهور،فالالتزام بقواعد الحوكمة يحد من الفساد المالي والإداري في الشركات وابرز مبادئها مبدأ الإفصاح والشفافية في المعلومات،فعدم تماثل المعلومات أدى إلى ظهور العديد من الأزمات المالية جاءت هذه الدراسة لتوضيح أثر تطبيق مبادىء الحوكمة في زيادة جودة الاتصال المالي في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

– يتمثل عدد المؤسسات المسعرة ببورصة الجزائر خمس شركات (صيدال بيوفارم الاوراسي اليانس اوم انفست) إذ يعتبر العدد ضئيل جدا مقارنة بدول الجوار مما جعل بورصة الجزائر تحتل المراتب الأخير من حيث النشاط

– أن المؤسسات محل الدراسات تلتزم بتكريس قواعد الحوكمة.

– أن مستوى جودة الاتصال المالي في المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائرية عالي جدا؛

–توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد الحوكمة و جودة الاتصال المالي عند مستوى الدلالة0.05ضرورة تبني نظام الحوكمة وتفعيله في الشركات الجزائرية؛

V.اقتراحات:

– ضرورة تحديد حجم معين من أعضاء مجلس الإدارة لأنه يعتبر المسؤول عن مخرجات الاتصال المالي ؛

– العمل على تعديل وتطوير مبادئ الحوكمة وتوسيعها حسب متطلبات الاقتصاد للحد من الأزمات المالية.

– الإحالات والمراجع :

1. ", karine, j., & Thierry, l. (2016). "La Communication corporate". paris.
2. autre, A. F. (2009). "Gouvernance d'entreprise: nouveaux défis financiers et non financiers" (éd. 1er édition). de boeck Bruxelles, Balgique.
3. Committee, C. (, December 1992). , " Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance". , Burgess Science Press, London.
4. Development, O. F. (2008). "Using the OECD Principles of Corporate Governance a boardroom perspective". paris.
5. elyakcoubi Youccef ، و farrat outmane .(2021) ."Les déterminants de la qualité de la communication financière sur les sites web au Maroc -Cas des entreprises non financières cotées dans la bourse", .Revue International du Chercheur.120 ،(2) 2 ،
6. François, d. T. (1998). "Milieux financiers et communications". (1. è. édition, Éd.) PUF France.
7. Maroi Bernarad ، و bompoint patrick" .Gouvernement d'entreprise et communication financière ." paris: economica.
8. Nada Nejja Wafaer .(بلا تاريخ) ."Contribution à l'analyse des mécanismes de gouvernance explicatifs de la qualité de la communication financière : cas des entreprises du SBF 120. ".106
9. onne, s., & chakkar, r. (2005). "levolution de la communication financiére dans le processus de gouvernance le cas saint gobain. laboratoire orleanais .
10. rahma, c. (2007). ""l'émergence de la communication financière dans les sociétés françaises cotée contribution a l'analyse de la relation entre l'entreprise et ses ivestisseurs :le cas de saint gobain". thèse présenté pour l'obtention du garde de docteur de science économique, . france.
11. Shleifer, a., & Vishny, R. (1997). " A survey of corporate governance". The Journal of Finance (2), 37.
12. The Institute Of Internal Auditors) .February 2002 " , .(The Lessons that Lie Beneath, Tone at the Top ." USA.
13. Wafae., N. N. (2011). "Contribution à l'analyse des mécanismes de gouvernance explicatifs de la qualité de la communication financière : cas des entreprises du SBF 120". thèse présenté pour l'obtention du garde de docteur de Gestion et management .
14. حمدون عثمان رضوان هاشم. (2017). "التنظيم القانوني لحوكمة الشركات في التشريعات العربية" (الإصدار الطبعة الاولى). ،مركز الدراسات العربية.
15. حليصة مجيلي. (2018). "دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية–دراسة تطبيقية على الشركات بولاية سطيف"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية ، 26. جامعة فرحات عباس سطيف.
16. رينوبة الاخضر. (2018). مدى مساهمة تطبيق مبادىء الحوكمة في زيادة جودة الاتصال المالي–دراسة حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية . جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

إيمان بن عوالي، عبد الله مايو (2023)، اثر تطبيق قواعد الحوكمة في زيادة جودة الاتصال المالي، دراسة تطبيقية- ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 09 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 381-395

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Journal Of Quantitative Economics Stadies **is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**